

## مستقبل التنوع الاقتصادي بالخليج في ظل كورونا وحرب النفط

السبت 21 مارس 2020 06:40 ص

يستعد صانعو السياسة الخليجيون للتعامل مع آثار أسعار النفط التي تنخفض إلى أقل من 30 دولارًا للبرميل وارتفاع حالات فيروس "كورونا" التي تعطل الأسواق العالمية. وبالرغم أن العديد من الدول حول العالم تشهد نفس الآثار السلبية قصيرة المدى على دول الخليج، لكن هيكل اقتصادات دول الخليج ومسار التنمية الاقتصادية المتعثر في المنطقة سيعقد جهود الحكومات لتجاوز هذه الأزمات غير المسبوقة.

لا يزال التنوع الاقتصادي عملية مكلفة في دول الخليج. تعتمد الصناعات غير النفطية ذات الأولوية العالية والمخصصة لجهود التنوع بشكل كبير على تدفق الزائرين الدوليين والسلع. وقد شهدت هذه القطاعات من اقتصادات الخليج صدمات مفاجئة ويبدو أنها على استعداد لعام صعب في 2020.

أطلقت الحكومات الخليجية حزم التحفيز الطارئة لتوفير الإغاثة الاقتصادية الفورية للمقيمين والشركات وكذلك السيولة للمؤسسات المالية. ومع ذلك، يجب على استراتيجيات الإنفاق طويلة المدى في دول الخليج أن تولي اهتمامًا أكبر لمبادرات التنوع الاقتصادي.

ومن المرجح أن تصبح الصناعات الرقمية والأشكال الأخرى لتقديم الخدمات عن بُعد سمات مركزية لخطط التنوع الاقتصادي الخليجي بمجرد أن تهدأ تدابير إدارة الأزمات الحالية ويُستأنف التخطيط الاقتصادي على المدى الطويل.

### • عمليات التنوع

جعلت عمليات التنوع الاقتصادي البيئية والكلفة دول الخليج تعتمد بشكل ما على قطاع الطاقة المتقلب. أدى انهيار اتفاقية الإنتاج بين تحالف "أوبك" والمنتجين من خارج أوبك في أوائل مارس/آذار إلى انخفاض أسعار النفط، التي كانت في انخفاض بالفعل. انخفض سعر خام برنت من 58.80 دولارًا للبرميل في 20 فبراير/شباط إلى 24.67 دولارًا للبرميل في 18 مارس/آذار وهو أدنى مستوى له منذ عام 2003.

ونظرًا لأن متوسط خام برنت بلغ 64 دولارًا للبرميل في عام 2019، أعدت العديد من دول الخليج ميزانيات 2020 بناءً على افتراضات أسعار النفط التي تتراوح بين 55 دولارًا للبرميل إلى 60 دولارًا للبرميل، لذلك من المتوقع أن يتسع العجز.

علاوة على ذلك، فإن الكثير من الخام المصدر من دول الخليج موجه إلى الدول الآسيوية، ويعتمد بعض المصدرين الخليجين بشكل كبير على شريك تجارى واحد. فعمان، على سبيل المثال، لا تعتمد فيما يقرب من 72% من الإيرادات الحكومية على صادرات النفط والغاز فحسب، ولكن الصين اشترت أيضًا ما بين 75% و 95% من صادرات النفط الخام العمانية في عام 2019.

وصل سعر سهم "أرامكو" السعودية إلى أدنى مستوى عند 27.80 دولار في 16 مارس/آذار، بانخفاض بنحو 27% عن ذروة سعر سهم الشركة البالغ 38 دولارًا في منتصف ديسمبر/كانون الأول 2019.

قامت الحكومة السعودية بتسويق الطرح العام الأولى لشركة "أرامكو" كمحور رئيسي. في برنامج التحول الاقتصادي الطموح الذي يتضمن رسملة صندوق الاستثمار العام وتشجيع الخصخصة المستقبلية للجهات الحكومية.

ويترك انخفاض سعر سهم "أرامكو" كلاً من الحكومة السعودية والمستثمرين من القطاع الخاص عرضة للخطر.

تقدم الصناعات غير النفطية في منطقة الخليج القليل من الأمل في انتعاش اقتصادي سريع. تعتبر العديد من الصناعات ركائز التنوع الاقتصادي في المنطقة بما في ذلك السياحة والضيافة والطيران والخدمات اللوجستية وهي تواجه تحديات غير مسبوقة.

يتوقع المجلس العالمي للسفر والسياحة أن يؤدي تفشي فيروس "كورونا" إلى تقليص السفر العالمي بنسبة 25% وتعريض 50 مليون وظيفة للخطر.

تمثل السياحة ما يقدر بنحو 12% من اقتصاد الإمارات. وقد انخفضت معدلات الإشغال الفندقية في دبي في فبراير/شباط بنسبة 9.4% وانخفضت الإيرادات لكل غرفة متاحة بنحو 23%. أغلقت أبوظبي مناطق الجذب السياحي الرئيسية، مثل متحف "اللوهر أبوظبي" وحديقة "عالم فيراري".

وستؤدي التدابير الصارمة إلى تقييد التحركات الداخلية لسكان الخليج ومن ثم إلى إعاقة السياحة المحلية والأنشطة الترفيهية المحلية في جميع أنحاء المنطقة.

وبالمثل ستعاني الصناعات التي تعتمد على حركة الأشخاص والبضائع. ووفقاً لاتحاد النقل الجوي الدولي، قد تواجه شركات الطيران الخليجية خسائر في الإيرادات تبلغ 7 مليارات دولار نتيجة تفشي المرض. ومن المرجح أن يتم تعديل هذه التقديرات إلى أرقام أعلى مع توقف محاور النقل الدولية في المنطقة حيث كانت شركات الطيران الخليجية تكافح بالفعل.

وتعطلت سلاسل التوريد التي تربط اقتصادات الخليج مع نظرائها الآسيويين والأوروبيين، مما اضطر شركات الخدمات اللوجستية في الخليج إلى إعادة تشكيل طرق التجارة. ويتوقع المسؤولون في الموانئ والمخازن انخفاضاً كبيراً في حجم البضائع.

أطلقت حكومات الخليج بسرعة حزم التحفيز الاقتصادي لدعم اقتصادات بلدانها. فقد أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن إنفاق 13.3 مليار دولار لدعم القطاع الخاص، بينما أطلق البنك المركزي الإماراتي حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة 26 مليار دولار. التزمت أبوظبي بسرعة في المبادرات الرئيسية المرتبطة ببرنامج "عدا 21"، وهو برنامج مدته 3 سنوات بقيمة 13.6 مليار دولار أطلقه ولي عهد أبوظبي. كما تخطط لإنشاء لجنة إقراض جديدة داخل وزارة المالية وتقديم مجموعة متنوعة من الإعانات والإعفاءات من الرسوم. وأطلق ولي عهد دبي، "حمدان بن محمد آل مكتوم"، حافزاً بقيمة 408.4 مليون دولار لتخفيف الأثر على سكان الإمارة والشركات لمدة 3 أشهر.

وأعلنت قطر عن حزمة من الحوافز المالية بقيمة 20.5 مليار دولار للقطاع الخاص وشجعت البنوك على منح فترة سماح مدتها 6 أشهر لسداد القروض.

وذهب البنك المركزي البحرينى خطوة أخرى إلى الأمام بتفويض البنوك والمؤسسات المالية في البلاد بتقديم تأجيلات لمدة 6 أشهر على أقساط أى مقترضين متأثرين بالفيروس. وتمثل خطة الحكومة البحرينية لحزمة تحفيز بقيمة 11.38 مليار دولار ما يقرب من 30% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للبلاد وستغطي رواتب القطاع الخاص لمدة 3 أشهر.

وطرح البنك المركزي العماني حزمة حوافز بقيمة 20.8 مليار دولار للمؤسسات المالية في البلاد، في حين وافق مجلس الوزراء الكويتي على مشروع قانون لتمويل 1.6 مليار دولار للوكالات الحكومية التي تحارب الفيروس.

## الرابحون والخاسرون على المدى الطويل

لا يمكن أن تستمر حزم الدعم الاقتصادي السخية والإعفاءات من الرسوم الحكومية إلى ما لا نهاية. في الواقع، تتجه دول الخليج في الوقت نفسه لخفض الإنفاق. وبحسب ما ورد طلبت حكومة السعودية من الجهات الحكومية إعداد مقترحات لخفض ما لا يقل عن 20% من ميزانياتها، وخفض وزير المالية السعودي ميزانية الدولة بمقدار 13 مليار دولار، أو حوالي 5%. كما خفضت وزارة المالية في عُمان مخصصات ميزانية 2020 للجهات الحكومية بنسبة 5%.

وبالنظر إلى النفقات المحدودة المتاحة لمبادرات التنوع الاقتصادي، يجب على الحكومات الخليجية إعادة تركيز الاهتمام على الصناعات التي لا تتطلب تدفقات كبيرة من الزوار الدوليين والسلع الأجنبية.

ومن المرجح أن يبرز الاقتصاد الرقمي في المنطقة باعتباره الراجح الأكبر عندما تهدأ أزمة تفشي الفيروس وتستقر أسعار النفط. ويمكن للصناعات التي تخلق قيمة رقمية وتقدم خدمات عن بُعد أن تكون بمثابة تحوط ضد الأزمات المستقبلية التي تقيّد تدفق الأشخاص والبضائع.

وأظهرت الأزمة أن الإنتاج الإعلامي والتقنيات المالية والاتصالات من الأنشطة الاقتصادية الواعدة لتجديد جهود التنوع الاقتصادي في دول الخليج. وقد رفعت الإمارات وعُمان القيود المفروضة على بعض التطبيقات التي تسمح بالمكالمات الصوتية عبر الإنترنت، مما قد يمهد الطريق لمزيد من التحرير التجاري في قطاعات الاتصالات الخليجية حيث توفر المناطق الحرة الرقمية أو المدن التجارية الافتراضية، مثل تلك التي تقودها دبي، فرصاً لتوليد الإيرادات من قاعدة المستهلكين العالمية.

وتبدو المشاريع ذات التكلفة الباهظة من أكبر الخاسرين، مثل منطقة المشروعات العملاقة في السعودية التي تبلغ تكلفتها 500 مليار دولار أو المشروع العملاق في مدينة الحرير في الكويت والذي تبلغ تكلفته 86 مليار دولار، وتبدو مشاريع خيالية في ظل الظروف الحالية. قد يتم تقليصها أو تأجيلها.

لقد تركت الأساليب التقليدية للتنويع الاقتصادي من قبل دول الخليج ضعفا في المناورة لمواجهة التحديات الاقتصادية لعام 2020. ولا يمكن لدول الخليج أن تتجنب التداعيات الاقتصادية من انخفاض أسعار النفط وتفشي فيروس "كورونا"، ولكن يمكن للحكومات اتخاذ خطوات حاسمة لجعل اقتصاداتهم أكثر مرونة في المستقبل.